الفساد الاداري والمالي وانعكاساته على الاقتصاد العراقي

سعد احمد عبد الرحمن

الأستاذ المساعد الدكتور – قسم إدارة الاعمال، جامعة جيهان – دهوك

مزاحم ماهر علي

الأستاذ المساعد الدكتور، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد

رائد عبدالجبار خضر

المدرس المساعد – موظف في وزارة الكهرباء، بغداد

Administrative and Financial Corruption And its Reflections on the Iraqi Economy

Saad Ahmed Abdul Rahman

Assistant Professor Dr. - Department of Business Administration، Cihan University – Dohuk.

Mozahim Maher Ali

Assistant Professor Dr., Department of Economics، Faculty of Management and Economics، University of Baghdad.

Raed Abdul Jabbar Khader

Assistant Instructor - Employee in the Ministry of Electricity، Baghdad

المستخلص

يعتبر الفساد الإداري والمالي موضع اهتمام من قبل العديد من الكتاب والباحثين والمنظمات ذات الصلة بمحاربة الفساد والحد منه، لقد ظهر الفساد في جميع البلدان وفي مختلف اشكال الحكومات، ولكن بدرجات مختلفة، وان نتائجه خطيرة، اذ انه يؤدي الى ضياع الموارد ويحد من فرص النمو الاقتصادي ونوعية الحياة ويقلل من مصداقية الحكومات. كما تنبع خطورة الفساد من طبيعة البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي ينمو فيها، اذ انه غالبا ما يرتبط مع اختلال العدالة الاجتماعية والفقر والعنف.

وغالبا ما تكون الإدارات في الوحدات الاقتصادية الحكومية، سواء ممولة ذاتيا ام مركزيا، فأنها تعمل في بيئة مليئة بالتحديات والتي من شأنها ان تجد فرصا جديدة للفساد المالي والإداري. ان المراقبة والاشراف المنتظمين على هذه الإدارات يعدان مسألة في غاية الأهمية لضمان نزاهة تلك الإدارات، وان الاشراف الفعال يتطلب تدقيق خارجي تقوم به مؤسسات رقابية مستقلة. وبالرغم من ان الأطراف المشاركة في الفساد لا تترك اثرا في سجلات الوحدات الاقتصادية، مما يجعل تدقيقه واكتشافه امرا صعبا جدا، الا ان مؤسسات الرقابة المالية يمكن ان

تستخدم الكثير من الأدوات للقضاء عليه او التقليل منه، وذلك من خلال تحسين الشفافية والمساءلة وخلق بيئة تحد من فرص حدوثه، وإيجاد المناخ الملائم لحوكمة جيدة.

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مكونات الفساد الاداري والمالي ثم اهم العوامل المؤدية اليه، وتناول أيضا واقع الفساد الاداري والمالي في العراق من (2003-2018) وفقاً لمؤشرات الفساد، وكذلك الجهات التي تتولى مسؤوليات مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق واهم معوقات عملها، وتناول أخيرا الاضرار الاقتصادية والمالية للفساد المالي والإداري. ثم توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : الفساد الاداري والمالي، الفساد الاداري والمالي في العراق، مؤسسات الرقابة والتفتيش، الاضرار الاقتصادية والمالية، العراق.

Abstract

Administrative and financial corruption is of interest to many writers، researchers and systems related to fighting and reducing corruption. Corruption has emerged in all countries and in various forms of governments, but to different degrees, and its consequences are serious, as it leads to the loss of resources، limits opportunities for economic growth and quality of life and reduces the credibility of governments. It is often associated with social justice, poverty and violence.

Departments in government economic units, whether self-funded or centrally funded, often operate in a challenging environment that will create new opportunities for financial and administrative corruption. This makes it very difficult to scrutinize and detect، but financial regulators can use a lot of tools to eliminate or reduce it by improving transparency and accountability, creating an environment that limits its chances of happening, and creating the right climate for good governance.

The research aims to highlight the components of administrative and financial corruption and then the most important factors leading to it, and also addressed the reality of administrative and financial corruption in Iraq from (2003-2018) according to the indicators of corruption, as well as those who take responsibility for combating administrative and financial corruption in Iraq and the most important obstacles to its work, and finally addressed the economic and financial damage to financial and administrative corruption.

Keywords: Administrative and financial corruption، administrative and financial corruption in Iraq، oversight and inspection institutions، economic and financial damage، Iraq.

الفصل الأول

مكونات الفساد الاداري والمالي

1-1 تعريف ومفهوم الفساد الاداري والمالي

تعد ظاهرة الفساد قديمة وجدت مع وجود المجتمعات الانسانية والانظمة السياسية التي تحكم هذه المجتمعات عبر التاريخ وتنوعت وتعددت التعاريف الخاصة بالفساد من مجتمع الى اخر ومن باحث لاخر فقد عرف الفساد ((بأنه خروج على القوانين والانظمة اي عدم الالتزام بهما او استغلال غيابهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية ومالية وتجارية او اجتماعية لصالح الفرد او لصالح جماعة معينة)) [3]. وكما عرف الفساد ((هو استخدام المنصب لتحقيق مكاسب خاصة مثل الرشوة والابتزاز)) [10]،وعرف ايضا (بأنه تخصيص الموارد وتوزيع العائد الاقتصادي، وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس المصلحة العامة)[32]،كما عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد Transparency international organization ((بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه او جماعته)) [36]، واختارت اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لـ (2003) ان تعرف الفساد من خلال الاشارة الى الحالات التي يترجم فيها لممارسات فعلية على ارض الواقع ((فهو الرشوة بجميع وجوهها والاختلاس بجميع وجوهه والمتاجرة بالنقود، واساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الاموال، والشراء غير المشروع وغيرها من اوجه الفساد الاخرى)) [17]

وقد اشار الاقتصاديون الى ان هناك علاقة بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة اخرى، حيث ان الفساد المستشري كان له دور في انخفاض الاستثمار وتراجع التنمية الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة، وتختلف درجات هذا الفساد بأختلاف تطور مؤسسات الدولة، والذي تم تعريفه على ((انه سوء استخدام من قبل الموظف العمومي لاجهزة السلطة والادارة وصلاحياته بهدف تحقيق الاغتناء الذاتي وبشكل غير مشروع)) [27].

كما تطرق البنك لدولي للفساد وعرفه على انه ((استغلال المنصب او الوظيفة بشكل شخصي لتحقيق مزايا ومنافع خاصة)) [14].

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الفساد بمفهومه الشامل يتضمن كل الافعال التي التي يمارسها الاشخاص داخل وخارج اطار العمل الحكومي، حتى في حال مارسه شخص عامل في الحكومة وذلك مشروطا باستثماره لموقعه في الوظيفة في الاعمال التي يعتريها الفساد، اما فيما يتعلق بمفهوم الفساد الاداري فيستمد شرطه الاساسي من كون الشخص الفاسد هو موظف او صاحب سلطة او مسؤول عن اتخاذ القرارات الادارية ضمن اطار القطاع الحكومي عبر استغلاله لمنصبه او وظيفته لتأدية الاعمال الفاسدة والمشبوهة ن كما يعرف الفساد المالي (على انه مخالفة للاحكام والقواعد المالية عبر الانحراف عن سياقاتها المعهودة والمنتظمة ومن ثم السير عكس اتجاه سير العمل المالي وكذلك الاداري في الدولة عبر مختلف مؤسساتها، كما تم اعتبار الفساد الاداري خطوة تسبق عملية الفساد المالي لذلك فأن الاخير يمثل نتيجة حتمية له) [28]

1-2 مظاهر الفساد الاداري والمالي

يتم التعبير عن ظاهرة الفساد الاداري والمالي عبر مجموعة سلوكيات متداخلة ومتشابكة في غالب الاحيان، ويمكن تصنيفها وفق الاتي[3].

1- الرشوة :وتعني الحصول على منافع او اموال اضافية لقاء تنفيذ عمل أو اجراء يتنافى مع اصول المهنة او الوظيفة.

2- المحسوبية : والمقصود بها تأدية الاعمال لمصلحة شخص ما او جهة معينة يتبع لها ذلك الشخص كأن تكون عشيرة او عائلة او منظمة حزبية من غير ان يكون مستحق لها.

3- المحاباة :وهي تفضيل جهة تتبع لصاحب النفوذ أو السلطة على حساب جهة أخرى في عمل مناف للأستحقاق،والغاية الأساسية من ذلك هو مقابل الحصول على منفعة.

4- الواسطة : تفسر الواسطة على انها تقديم الافضلية لشخص او جماعة معينة من دون الالتفات الى عوامل عوامل الكفاءة اللازمة، مثال ذلك منح شخص محدد لمنصب او مسؤولية معينة لاسباب تتعلق بالانتماء الحزبي او العشائري ويكون ذلك خارج الاحقية والكفاءة.

5- سرقة المال العام : وتشير الى الاستحواذ على اموال الدولة عبر التصرف بها من دون مسوغ قانوني وتشريعي وبشكل سافر تحت مسميات متنوعة.

6- الابتزاز: ويقصد به استحصال اموال بطريقة قسرية من قبل طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ خدمة او مصلحة مرتبطة بمهنة الشخص المبتز والفاسد[28].

1-3 اسباب الفساد الاداري والمالي

تتعدد الاسباب المؤدية للفساد المالي والاداري ويمكن تمثيل اهمها وفق ما يأتي : (الغالبي والعامري،2010، 358- 396) [24]

1- مسببات تنظيمية (مؤسسية) وتتضمن وتتضمن ضعف المنظومة الرقابية والبطالة المقنعة وطبيعة العمل المؤسسي، فضلا عن حجم المؤسسة والعلاقة مع المسؤولين في الهيكل الاداري وكذلك عدم الاستقرار على المستوى المهني.

2- مسببات شخصية : تتعلق بمدة الخدمة والعمل الوظيفي بالاضافة لعامل العمر والمهنة والجنس والتحصيل الدراسي والحاجة المادية والتخصص الدقيق والانانية والوعي العام.

3- مسببات بيئية : وتشمل عوامل البيئة الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، التشريعية.

1-4 اهم العوامل المؤدية للفساد المالي والاداري

وهي العوامل التي من شأنها التسبب في بث وشيوع ثقافة الفساد على الصعيد المالي والاداري ويمكن ايجاز اهمها وكما يأتي :

1-4-1 العوامل الاقتصادية

تتلخص اهم العوامل الاقتصادية والتي تدفع بأتجاه تعاظم واستفحال فكرة الفساد الاداري والمالي بالاتي [7]

1) الفقر المدقع واتساع الفجوة بين الطبقة الفقيرة المعدومة والطبقة الغنية المترفة، وهذه الفجوة تمثل الحجر الاساس الذي تتكون على اساس البيئة الخصبة لنمو ظاهرة الفساد الاداري والمالي.

2) احتكار الدولة في ادارة دفة القيادة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي وهو ما يدفع موظفيها نحو فرض سلطاتهم واساليب نفوذهم لاستحصال الهيمنة على كافة المجالات القطاعية.

3) ارتفاع المستوى المعيشي والذي والذي تزامن مع تراجع رواتب موظفي القطاع العام، والذين يشكلان حافزا رئيسا لممارسة صفقات الفساد وهو ما يدفع البعض ممن يعاني العوز للبحث عن مصادر اضافية للدخل ووفق اساليب غير شرعية.

4) تعاظم افة البطالة مع تناقص في فرص العمل،على اثر تراجع حجم الاستثمار وبشقيه الاجنبي والمحلي.

5) التنافس في مجال اقتناص الفرص الاقتصادية واكتساب الارباح وتحصيل العوائد يدفع المتعاملون مع الاجهزة الادارية ومرؤوسيها الى تقديم الرشى للاستحواذ على تلك الفرص.

2-4-1 العوامل السياسية

ويتجه معظم الباحثين لاعتبارها من اهم مسببات حدوث ظاهرة الفساد الاداري والمالي، نستعرض اهمها وكما يأتي [4] :

1) عجز الدولة في القيام بعملية اشباع الحاجات الاساسية لافراد المجتمع وعلى وجه الخصوص تقييم مسألة احتياجات الموظفين والعاملين لديها، فضلا عن غياب العدالة التنظيمية في توزيع الحقوق والمكتسبات بين المواطنين.

2) قلة الوعي السياسي والجهل في معرفة الاليات والسياقات الادارية والتي تمثل دستورا للعمل الذي يجب اتباعه وممارسته من قبل السلطات وهو امر قائم على عاملي الكفاءة والخبرة في ادارة شؤون الدولة.

3) تسييس القضاء وعدم استقلاليته وهو مرتبط ايضا في عدم وجود جانب فصل السلطات حيث يلاحظ استقلالية القضاء وانفراده بمعزل عن النظام السياسي في معظم البلدان المتقدمة وهو ما يولد نظاما يتبع الحكم الرشيد وخاضعا للرقابة والتقويم.

4) ضعف الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع الدولي في محاربة اوجه الفساد واقتصارها في الرقابة على العمل الحكومي.

3-4-1 العوامل التنظيمية والإدارية

وهي العوامل التي تتميز عن مثيلاتها في كونها تمثل عوامل داخلية لها علاقة مباشرة في الهيكل التنظيمي نفسه سواء كان ذلك على مستوى الادارة العامة ككل او كان جهازا اداريا ونستعرض بما يلي البعض من الظواهر التنظيمية والأدارية والتي من شأنها خلق مناخ ملائم للفساد وللذين يقومون عليه [20].

1) **تراجع مستويات المسائلة والشفافية والذي ترافق مع غياب الرقابة المالية والادارية.**
2) **انعدام وضوح السياسة العامة لادارة الهيكل التنظيمي، فضلا عن غياب المخطط الهيكلي العام وهو ما اسفر في نهاية الامر عن تضارب المسؤوليات وحدوث ازدواجية ادت لتقييد عمل الجهاز الاداري.**
3) **تجاهل المعايير والاسس الموضوعية في اختيار القيادة الادارية الناجحة واستشراء نموذج القدوة السيئة.**
4) **سوء استخدام وتطبيق التعليمات والانظمة والقوانين.**
5) **عرقلة تطبيق مبادئ العدالة التنظيمية بين موظفي الدولة في مسألة توزيع الواجبات وكذلك الاستحقاقات.**
6) **اعطاء الوحدات الاقتصادية لواجبات تتعارض وقدراتها المادية والبشرية ما يشكل عبئا عليها وينجم عن ذلك قصور في مسألة انجازها لفروضها وهو ما يدفع بعض المراجعين بأتجاه اتباع طرق ملتوية لانجازها وتسييرها.**

الفصل الثاني

الفساد الاداري والمالي في العراق

2-1 واقع الفساد الاداري والمالي في العراق من (2003-2018) وفقاً لمؤشرات الفساد

تقوم منظمة الشفافية الدولية والتي تأسست عام ١٩٩٣ مؤشرة أطلق عليه مؤشرات الفساد في عام 1995، إذ يرتكز هذا المؤشر على التعبير عن جوانب الفساد الاداري والمالي في القطاع العام والقائم على فكرة أن الفساد يتمثل بسوء استخدام الوظيفة واستغلالها لمصالح ومنافع خاصة [29].

كما يتم تفسير المؤشر على أساس قيمة رقمية كونها تعطي أهمية قصوى للدلالة على مستوى الفساد ومجال ادراكه على الرغم من استخدام المؤشر لجدول يضم ترتيب البلدان ضمن مستويات الشفافية، وتتراوح قيمة المؤشر الرقمية بين عشرة نقاط، أعلى قيمة تمثل مستوى عال من مستويات انعدام الفساد الى اقل قيمة وهي التي تمثل وتعبر عن اقصى درجات الفساد [23].

اولاً: واقع الفساد الاداري والمالي في لعراق للمدة (2003-2018) وفقاً لمؤشرات الفساد : دخل العراق دائرة تصنيفات مؤشرات الفساد لاول مرة في عام 2003، كان سبب التأخير على اثر صعوبة استحصال المعلومات والحقائق في المدة التي سبقت ذلك العام، ووتضح قيم مؤشرات الفساد وذلك عن طريق ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد الاداري والمالي وفقاً للجدول التالي :

الجدول (1) قياس مؤشرات الفساد الاداري والمالي في العراق وتسلسه على الصعيد العالمي للمدة (2003-2018)

السنة	قيمة مؤشرات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2003	2,2	113	133
2004	2،1	129	145
2005	2،2	137	159
2006	1،9	160	163
2007	1،5	178	180
2008	1،3	178	180
2009	1،5	176	180
2010	1،5	175	178
2011	1،8	175	182
2012	1،8	169	176
2013	1،6	171	175
2014	1،6	170	174
2015	1،5	161	168
2016	1،7	166	168
2017	1،8	169	167
2018	1،8	168	170

المصدر: التقرير العالمي للفساد الأقتصادي (منظمة الشفافية العالمية)، التقرير العالمي للفساد الأقتصادي، 2002، 3.

يتبين من الجدول أعلاه حصول العراق على درجة (2,2) ضمن قيم مؤشرات الفساد في عامي 2003 و 2005، وهي أعلى قيمة خلال تلك المدة والتي تعطي الانطباع على ان معدلات الفساد المنخفضة آنذاك، واحتل المركز (113) عالميا من بين (133) دولة، على الرغم من توافر البيئة الخصبة للفساد ما بعد عام 2003 وما رافقها من بوادر فساد اداري ومالي كبير تمثلت بالإجراءات التي قادتها سلطة الاحتلال الامريكي وتراجع أداء السلطة الرقابية الذي أسفر عن فقدان العراق ل (9) مليار دولار من إيرادات النفط، فضلا عن تعاظم عمليات تهريب النفط العراقي وبيعه بصورة غير رسمية، كما عانى هذا القطاع من اعمال تخريبية وتفجير للأنابيب والأبار أدت لفقدان البلد (400-800) مليون دولار شهريا [18]. وفي عام 2004 أصدرت وزارة الدفاع عقوداً للتجهيز والتسليح شابها الكثير من شبهات الفساد بقيمة (2.3) مليار دولار، فضلا عن مبالغ عمليات اعادة الاعمار التي بلغت تقريبا (4) مليار دولار في عام 2007 وهو ما يعادل نسبة (15%) من حجم الناتج المحلي الإجمالي والذي فسرته قيمة مؤشرات الفساد الاداري والمالي حينها والتي بلغت (15) لحتل على أثرها العراق المركز(178) عالميا من مجموع (180) دولة، أما في عام 2008 فقد بلغت قيمة مؤشرات الفساد أدنى قيمة لها خلال تلك المدة إذ بلغت (1.3) وتفسر تلك القيمة بإن تلك السنة قد كانت الأكثر فسادا طيلة تلك المدة ما بعد الاحتلال، حيث حافظ العراق على نفس مرتبة العام 2007 بشغله المركز (178) وهو أسوء تصنيف قد ناله البلد مقارنة ببقية التصنيفات، وجاء ذلك نتيجة لتغلغل مستويات الفساد الاداري والمالي في مفاصل الدولة وتصاعد خطير على مستوى الاختلاسات المالية على أثر تخبط الادارة والسلطة العليا في الدولة التي كانت تصب جل اهتمامها على الانتفاع واستغلال المناصب وكافة التخصيصات والامتيازات الضخمة لصالحها ولجيبها الخاص وهو ما وثقه رئيس مفوضية النزاهة في العراق حيث قال في مؤتمر صحفي عام 2008 بأن الحصيلة الرسمية لما تم تبذيره وهدره نتيجة الفساد الاداري والمالي في العراق قد بلغت قيمته (125) مليار دولار اثناء المدة (2003-2007)، وهو ما دفع منظمة الشفافية لأن تجعل العراق محتلا المركز الثالث في قائمة البلدان الأكثر فساداً ضمن تقريرها عام 2008 [23].

وتطرق تقرير الفساد العالمي الثامن والصادر عن منظمة الشفافية عام 2009 إلى أن الشركات العالمية على مستوى القطاع الخاص قد مارست عمليات فساد بملايين الدولارات وتحت طائلة برنامج الأمم المتحدة " النفط مقابل الغذاء والدواء"

وتعاظمت ظاهرة الفساد الاداري والمالي مع تراوح قيم مؤشرات الفساد وتذبذبها صعودا ونزولا حتى شهد عامي 2014 و2015 اللذين شهدا احتلال عصابات داعش الاجرامية لأكثر من ثلث العراق وما رافقه من تهجير وترويع للمواطنين ملفاُ شائكاُ وبالغ التعقيد وهو ملف النازحين والتخصيصات اللازمة لإغاثتهم والتي اعتراها الكثير من شبهات الفساد وتم تسييس هذا الملف واستغلاله من قبل ثلة فاسدين وسراق، وفي ظل عدم وجود جهود حقيقية تحارب تلك الآفة واستمرار تقاعس الاجهزة الرقابية والسلطات التي تولت الحكم في الأعوام الأخيرة (2016،2017،2018). مما أسفر عن شيوع الفساد الاداري والمالي بشكل رئيسي إذا استقرت قيمة مؤشرات الفساد عند (1،8) وليستقر مركز العراق عالمياً عند المرتبة (168) من مجموع (172) دولة، وهو اسوأ ما يمكن إيجازه من أن العراق قد احتل المراكز الأخيرة من حيث حجم الفساد الاداري والمالي ضمن نطاق مؤشرا ت الفساد للمدة الزمنية (2003-2018)، نتاجا للتقصير في محاسبة سراق المال العام والمفسدين وعدم إيلاء الأهمية القصوى للهيكل الرقابي وأجهزته المتنوعة متمثلة بهيئة النزاهة ومكاتب المفتش العمومي في مختلف الوزارات بالإضافة لديوان الرقابة المالية، وذلك عن طريق اعتماد ضوابط وأسس حقيقية وبوابة واسعة يتم عبرها الولوج لخارطة طريق ناجعة تكافح الفساد بكافة اشكاله وردع الفاسدين وتقديمهم للمحاكم، فضلا عن إعطاء دور ومجال لتمارس مؤسسات الاعلام ومنظمات المجتمع المدني جهودها في توجيه وتوعية الرأي العام من خلال اشاعة ثقافة فضح الفاسدين والتصدي لهم وكبح جماحهم [8].

2- 2 الجهات التي تتولى مسؤوليات مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق

ان من اهم وأبرز الجهات الرقابية والمؤسسات التي تتولى مسؤولية مكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق هي:-

1- ديوان الرقابة المالية: ويتولى مسؤولية الرقابة على الأجهزة الحكومية من حيث مراقبة وتدقيق حساباتها وموازينها، إذا يمارس مهامه قبل عملية الصرف

وبعدها وهو أيضا يتبنى مراقبة تقويمية ترافق عمليات التنفيذ، كما يتمتع الديوان بصلاحيات واجراءات صارمة في حال عثوره على مخالفات مالية غير نظامية، وذلك من خلال العمل المشترك مع مكاتب المفتشين العموميين بغية اجراء تحقيقات شاملة من أجل تصحيح المخالفات ومحاسبة المقصرين.

2- هيئة النزاهة العامة: ونشأت تلك الهيئة في عام 2004 وغايتها التحقيق عند وجود قضايا فساد تخص اي موظف ضمن مختلف المستويات والتدرجات الوظيفية، في حين يختص دورها الرقابي في وضع معايير وأسس للأخلاق فيما يتعلق بقواعد السلوك والالتزام بالتعليمات من قبل جميع موظفي القطاع العام، فضلا عن تولي مهمة عقد ندوات ومؤتمرات تثقيفية وبرامج توعية لبث ثقافة النزاهة والشفافية والشعور بالمسؤولية.

3- المفتش العام: ونشأت مكاتب المفتشين العموميين بعد عام 2004 أيضا في مختلف الوزارات، إذ تقع على عاتقه مسؤولية التدقيق والمراجعة من أجل رفع مستويات الرقابة والنزاهة والدقة في العمل، والاشراف على الوزارات التي تقلل من مسألة الاستخدام السيئ للسلطة، وضرورة التعامل مع هيئة النزاهة لتعزيز العمل الرقابي عبر التقارير المقدمة عن حالات و شبهات الفساد في مؤسسات ودوائر الدولة.

4- المؤسسات القضائية: تسهم البيئة القضائية بتهيئة محيط اجتماعي نزيه، وان تطور الأداء القضائي مرهون في وجود قضاة اقوياء وأكفاء يمتهنون بالحكمة ومتسلحين بالقوة والعلم والمعرفة، وهي متطلبات وافية لملاحقة ومواجهة شبهات وجرائم الفساد [3].

5- المجلس المشترك لمكافحة الفساد: والذي تأسس عام 2007 ويترأسه الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية مجلس القضاء الأعلى ورئيس ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة، ويستهدف التنسيق بين تلك الأجهزة الواقعة تحت إمرته لضمان تفعيل الجهود التي يتم التوصل إليها [30].

2-2 -1 المعوقات التي تواجه المؤسسات التي تحارب الفساد في العراق

تسعى الأجهزة الرقابي جاهدة لتوفير كافة الإمكانات المادية والبشرية من أجل مساعدتها في القيام بواجباتها فيما يتعلق بحماية المال العام ومكافحة الفساد الاداري والمالي، إلا أن هناك معوقات وعراقيل تواجه عملها وتعيق اهدافها ومن أهمها ما يلي [9]:-

تفاقم تدهور الوضع الأمني فضلا عن تعرض معظم العاملين في تلك الأجهزة للتصفية والتهديد.

1- عدم وجود رغبة حقيقية في مسائلة الفاسدين والوقوف بشكل جدي في مواجهتهم.

2- قلة الكادر المتوفر من الموظفين والعاملين في تلك الأجهزة مقارنة بالعاملين في الدوائر والمؤسسات التي يراقبون آليات عملها وهو ما يجعل الأمر بالغاً في الصعوبة.

3- بالتزامن مع حداثة انشاء وتأسيس أجهزة مكافحة الفساد، تعاني تلك الأجهزة وخصوصا مكاتب المفتشين العموميين وهيئة النزاهة نقصا في عامل الخبرة بين كوادرها، وهو يتناقض مع ما تتطلبه محاربة الفساد الاداري والمالي ومواجهة جذوره العميقة وأساليبه المتنوعة في الالتواء.

2-3 الاضرار الاقتصادية والمالية للفساد المالي والاداري

هناك اجماع واسع بين الاقتصاديين على أن الفساد (الإداري والمالي) هو أحد العوامل الأساسية السيئة لعمل وكفاءة السوق، إذ يشوه الفساد الايرادات الضريبية ويقلل الموارد المتاحة لاعادة توزيع الدخل، كما يؤدي إلى ابطاء العملية التنموية نتيجة توجيه الموارد الاقتصادية إلى المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، فالحكومات الفاسدة ذات الموارد المحدودة تتبنى سياسات تتناقض مع مصالح افراد مجتمعاتها، لأنها في الأساس تعمل على توسيع فرص الحصول على منافع و موارد مالية واقتصادية لصالح مصالح اصحاب السلطة العامة [37].

كما يعد الفساد الإداري والمالي كلفة اقتصادية غير مشروعة تضاف إلى كلفة المنتوج أو الخدمة التي يدفعها الفرد والمجتمع [32]، والأموال المتأتية من الفساد ستؤثر بشكل سلبي على العملية الاقتصادية كونها تأخذ شكلا قانونية لكي تدخل في الدورة الاقتصادية، فهي عبارة عن اموال غير نظيفة تترك آثار كبيرة في البيئة الاقتصادية التي ولدت ونمت بداخلها، فالذين يمارسون السلوك المنحرف (الفساد) لا يهتمون بالجدوى

الاقتصادية للاستثمارات وانما يكون هدفهم توظيف الأموال وإعادة تدويرها بما يعارض القواعد والقوانين الاقتصادية، فيؤثر ذلك على أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، وكذلك يؤثر على معدل البطالة وانخفاض الانتاجية بسبب انتقال رأس المال إلى الخارج[21].

ويمكن تلخيص أهم الأثار والانعكاسات الاقتصادية للفساد الاداري والمالي في العراق بنا يلي :

1- يؤدي الفساد الاداري والمالي لعرقلة سير خطط واستراتيجات التنمية الاقتصادية وزيادة تكلفة المعاملات التجارية وتعقد وصعوبة المناخ الاستثماري.

2- يعمل الفساد الاداري والمالي في احداث تشوهات على صعيد الساحة التجارية من خلال حماية الشركات ذات المواصفات غير الكفوءة واحالة المقاولات عليها وعدم توفير شروط المنافسة وهذا يؤدي الى تراجع الالتزامات في شروط وضوابط البناء والاعمار وكذلك المحافظة على البيئة. اضافة الى تردي الخدمات المقدمة وتساهم في توليد ضغوط على ميزانية الدولة.

3- يخلق مناخ من عدم الثقة في البلد الذي يعم فيه الفساد وهذا ينعكس على تعامله مع العالم الخارجي الأمر الذي يؤدي الى خلق عراقيل وصعوبات فيما يخص فتح القروض والتحويلات والمساعدات المالية لذلك البلد الفساد نتيجة لعدم ثقة المؤسسات المالية الدولية المانحة وخصوصاً صندوق النقد الدولي.

اذ يشير الصندوق الى أن هناك نسبه كبيرة من الاحوال التي تذهب كقروض ومساعدات من قبل البنوك المركزية نحو البلدات النامية وبحسابات شخصية تعود لمسؤولين بتلك البلدان [13].

ويمكن تناول تأثيرات الفساد (الإداري والمالي) على الجانب الاقتصادي والمالي كالاتي :

2-3-1 الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي:

الاستثمار هو استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الانتاجية الجديدة اللازمة لعملية انتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الانتاجية القائمة أو تجديدها،ناهيك عن تحقيق الزيادة في المخزون السلعي (Inventory) [17]، بالتالي فان الاستثمار يؤدي إلى زيادة حقيقية في الانتاج في دولة ما، وهذا ما يؤدي إلى حصول نمو

اقتصادي في تلك الدولة، فالنمو هو توسيع قدرة الدولة على انتاج السلع والخدمات التي يرغب بها المجتمع [35]، بالتالي فان أي تأثير على النمو الاقتصادي يحدث من خلال الاستثمار، ففي البيئة التي تنتشر فيها ظاهرة الفساد في دوائره الإدارية تؤدي إلى تخفيض الاستثمارات، لأن أصحاب المشاريع يدركون بأن المسؤولين الفاسدين لا يمنحون التصاريح الضرورية لاستثماراتهم إلا بعد دفع الرشاوي، لذا فقد ينظر المستثمرون إلى الفساد على أنه ضريبة ذو طابع مؤذ بوجه خاص بالنظر إلى الحاجة للسرية وإلى الريبة التي تصاحبها، لذا فأنها تقلل من حوافز الاستثمار [25].

وقد قام الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي في واشنطن (باولو ماورو) عام (1995) بدراسة قياسية ل (67) دولة اثبت فيها وجود علاقة وثيقة ما بين الاستثمار والفساد، فانخفاض مؤشر الفساد ❖ من (4) إلى (6) يؤدي إلى زيادة قدرها (4%) في معدل الاستثمار و (5%) في النمو السنوي للدخل الفردي، هذا يعني ان الفساد يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال قناة الاستثمار، وتعد اكثر الشركات عرضة للفساد الاداري والمالي هي الشركات الدولية العاملة في القطاعات الاستخراجية كالنفط والغاز بسبب ضخامة الاموال الداخلة في المشروعات والتي تزيد من اغراء المسؤولين الفاسدين كما ان للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية الاستثمارات الاجنبية، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان النامية الى استقطاب موارد الاستثمار الاجنبي وذلك لنقل المهارات والتكنولوجيا فقد اثبتت الدراسات ان الفساد يضعف التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها وها يؤدي الى تدني أنتاجية الضرائب وبالتالي تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة مؤشرات التعليم والصحة [21].

مما سبق يتضح لنا أن الفساد (الإداري والمالي) يقضي على المناخ الاستثماري الملائم واللازم للاستثمارات المحلية والاجنبية والتي تعد من العوامل المهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للاقتصاد الوطني، كما أن الفساد يتسبب في هروب الاستثمار فمن غير الممكن أن يقوم مستثمر باستثمار أمواله في بيئة مستشري فيها فساد فلا تتسم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى أن ممارسات الفساد يقلل من حوافز وفرص الاستثمار وتغير من اتجاهها واتجاه تدفق رؤوس الأموال لفقدان الثقة بالأشواق بسبب تفشي الظواهر المنحرفة لسلوك المسؤولين الحكوميين، ويؤدي أيضا إلى تأجيل

تطوير عدد من المشاريع القائمة بالنتيجة فان كل ذلك يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي وضعف توفر فرص العمل مما تتوسع معه ظاهرتي البطالة والفقر.

2-3-2 الفساد يشوه الإنفاق الحكومي

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، بذلك فان انتشار ظاهرة الفساد في القطاع الحكومي له آثاراً على تخصيص النفقات من قبل الحكومة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق وليس أقصى نفع ممكن منه. وعليه يترتب على شيوع الفساد وانتشاره في مجتمع ما، سوء تخصيص لموارد هذا المجتمع العامة، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق التي لا تحظى بأولوية الإنفاق العام من وجهة نظر المجتمع، ومن ثم ستحظى الأنشطة الغير منتجة باهتمام بعض القائمين على تخصيص النفقات العامة وفي مقابل ذلك سيتم اغفال الكثير من الانشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية، كالانفاق على القطاع الزراعي والصناعي، أو الانفاق على تحسين مستوى المناطق النائية [15].

فتشير الدراسات المتخصصة إلى وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري الحكومي والفساد، فاكثر الحكومات فسادا تميل إلى الإنفاق العسكري الأكبر بسبب ضعف الرقابة على هذا النوع من الإنفاق. ويرى بعض الباحثين أن ثلث ثروة الدول العربية قد نهبت وحجبت عن مشروعات التنمية نتيجة توجيه موارد هذه الدول نحو الانفاق العسكري العقيم، فيقدر الباحثين ان المتراكم من اجمالي الدخل القومي العربي (بثلاثة الاف مليار دولار) خلال المدة (1950-2000)، وقد قدر ما صرف على برامج التسليح من هذا المبلغ بحدود (الف مليار دولار)، أما ما صرف على عملية اعمار البنى التحتية وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية فقد كان بحدود (الف مليار دولار) آخرى في الفترة ذاتها، أما الألف الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى اشخاص ومؤسسات عملوا من أجل تسهيل وتسيير العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين من النفقات الحكومية[16].

3-3-2 الفساد يزيد من حدة الفقر

بصفة عامة يكون البلد اكثر فقرا اذا كان مستوى الفساد فيه عاليا، فالفساد يهدد الناس ولا سيما الفقراء منهم، والدولة التي يتفشى فيها الفساد قد تواجه أفقر

الفقراء ممن لا يملكون الموارد للتنافس مع الراغبين في تقديم الرشاوى، ويحرم الفقراء من نصيبهم حتى ولو كان هذا النصيب هزيلا، ويزيد من حدة الفقر بتحويله الموارد المخصصة لتخفيف حدة الفقر إلى جيوب عديمي النزاهة من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال [33]، فمثلا في مصر بسبب وجود طبقة متنفذة من السياسيين ورجال الأعمال فقد ازدادت ثرواتهم خلال مدة زمنية قصيرة لتبلغ مليارات الدولارات في حين أن تقديرات البنك الدولي العام (2002) أشارت إلى أن (23%) من المصريين يعيشون تحت خط الفقر [30].

كما أن الدراسات تشير إلى أنه على الرغم من وجود زيادات كبيرة في المعونات الغربية الرسمية للدول الفقيرة والتي تكون في الغالب الأكثر فسادا، فالدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كانت تستلم في عام (2000) ما مقداره (80 مليار دولار) سنويا كمعونات اجنبية قد ارتفعت هذه المعونات إلى (125 مليار دولار) سنويا في عام (2010) ولكن هذه الزيادة في المعونات لم يكد يستفيد منها أحد من الافارقة، بل ان معدلات الدخل قد انخفضت باستثناء القليل من الدول، وهذا الفشل في توجيه المعونات نحو تحسين المستوى المعاشي يعود إلى تفشي الفساد في منظمات الإغاثة وفي الحكومات الأفريقية [34].

وينجم عن ذلك أن توسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، من خلال تراجع مستويات المعيشة الأمر الذي يؤدي لتراجع معدلات النمو عن الضعف استجابة الحكومة لاحتياجات المجتمع، فتزداد كلفة الخدماتالعامة كالتعليم والصحة والسكن وغيرها من الخدمات [37]، وهذا بدوره ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات، بالتالي يؤدي إلى البقاء ضمن الحلقة المفرغة (الفساد– الفقر).

ويمكن توضيح الروابط مابين الفساد والفقر بالمخطط (1)

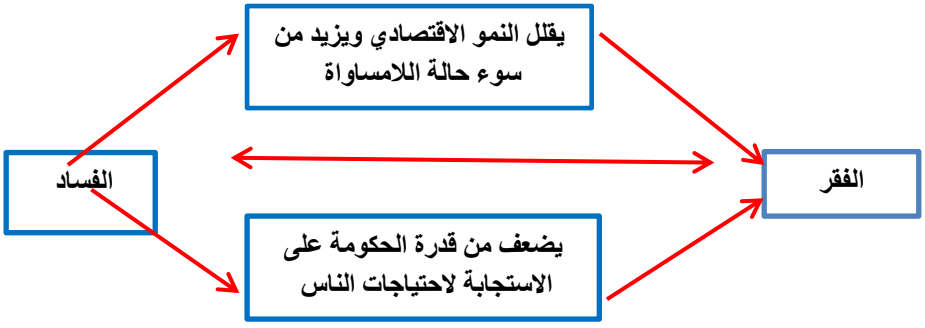

Source- Tin, Corruption in Post War Reconstruction: Confronting the Vicious Cycle, The United Nations-Program for Development (UNDP), Beirut, 2005, P 48.

2-4 الفساد يفاقم من مشكلة البطالة

أن مشكلة البطالة مشكلة تعاني منها دول العالم المتقدم والنامي، وتتفاقم هذه المشكلة عند وجود ظاهرة الفساد في المجتمع، حيث أن آثار هذه الظاهرة تمتد لتؤثر في حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، فاكثر الاضرار وضوحا هي الزيادة المباشرة في تكلفة انتاج السلع، فاذا قلنا أن هناك مدفوعات غير قانونية للمسؤولين الحكوميين بذلك فان المنتج (أو المستثمر) سيتحمل تكلفة إضافية، هذا ما يؤدي إلى نتيجة مفادها النقص الحاصل في الموارد الموجه لتوليد وظائف جديدة في الاقتصاد [24]، بذلك تكون عملية السيطرة على مستويات البطالة في غاية الصعوبة، فالعلاقة بين الفساد والبطالة هي علاقة متداخلة، حيث يعرقل الفساد اقامة مشاريع حقيقية تستوعب الأف من العاطلين عن العمل.

1-4-2 اثار البطالة

إن البطالة يمكن عدها من القضايا الاجتماعية الضرورية التي تؤثر في حياة الأفراد بل ان الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الجرائم اليومية كالسرقة والقتل وغيرها التي تحدث في المجتمعات، فانها تعود بجذور عميقة لمشكلة البطالة، لما لها من تبعات سلبية واضطرابات نفسية وعصبية للعاطلين ومشاكل متعددة بين الأسر قد تؤدي الى التفكك والانفصال، هذا إلى جانب آثارها الاقتصادية السلبية [15] أن التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة لكن التكلفة الاجتماعية أكبر بكثير اذا لا يوجد رقم يعبر عن المعاناة البشرية والنفسية التي قد تتمخض عن بطالة قسرية متواصلة لقد تأكدت المأسي الشخصية الناتجة عن البطالة مرة تلو الأخرى [11].

إن حالة التعطل لا تعد مشكلة ذاتية تتعلق بالفرد العاطل فقط، بل إنها مشكلة معقدة ومتعددة الأطراف من حيث التأثر والتأثير. إذ تتأثر البطالة بسياسات وأنظمة الدولة ذات العلاقة بالتعليم والعمل من جانب، كما أنها تتأثر بالقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع من جانب آخر. أما من حيث التأثير فإن حالة التعطل لا تقتصر على الفرد العاطل عن العمل فقط، بل تمتد إلى التأثير على البناء الاجتماعي والمتمثل بالجوانب الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية للمجتمع [5].

ومن الاثار الاجتماعية ايضا شعور العاطلين عن العمل بالفشل وعدم الثقة بالنفس، بالإضافة الى شعورهم بانخفاض قيمتهم واهميتهم الاجتماعية وانهم اقل من اقرانهم الذين يزاولون اعمالا وانشطة انتاجية، كما أن البطالة احد معوقات النمو النفسي للشباب الذين هم في مرحلة النمو والنضج العقلي، والبطالة تنشر الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال فضلا عن تفشي العدوانية والإحباط [7].

ومن الاثار الاقتصادية للبطالة هو نقص القوة الشرائية مما يدفع المنتجين لخفض الإنتاج ومن ثم الاستغناء عن عدد من العمال فتنتشر البطالة أكثر، كما تؤدي لزيادة العجز في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين، وتؤدي إلى فقدان الأمن الاقتصادي اذ أن فقد العامل دخلة الأساسي يعرضه وأسرته للفقر والحرمان وكذلك تؤدي البطالة إلى تدني الأجور كون العاطل يقبل باي اجر يدفع له من اجل العمل ومن ثم عدم التوازن بين الاسعار والاجور وتكاليف المعيشة للعامل. وللبطالة اثارها السياسية ايضا والمتمثلة بالشعور بعدم الانتماء والالحاح على الهجرة لنقمتهم على الحكومات وتعمق الهوة بينهم وبين المسؤولين في الدولة، وكذلك ضعف المشاركة في الحياة السياسية وعدم الاهتمام بالمصلحة العامة وفي بعض الأحيان لا تسلم منشآت الدولة من اعتداءات العاطلين كوسائل النقل والملاعب على سبيل المثال، فضلا عن التوترات السياسية المتمثلة بالضغط على الحكومات من أجل توفير فرص العمل وما يسببه ذلك من حرج لها.

2-4-2 اساليب وطرق معالجة البطالة

تتصل هذه الأساليب في معظمها في جانب العرض في الدول النامية في حين تتصل بجانب الطلب في الدول المتقدمة. ويمكن أن نوجز هذه الأساليب وكما يلي:

1- تطوير الاقتصاد وتصحيح اختلال هيكله بتوسيع وتنويع النشاطات الاقتصادية وخصوصا عند وجود بطالة هيكلية وهكذا معالجات طويلة الأجل بسبب طبيعة البطالة الهيكلية الطويلة الأجل، ويكون ذلك بزيادة الاستثمار.

2- العمل لتخفيض البطالة الظاهرة ببرامج التطوير والتأهيل المهني من اجل تحويل عرض العمل غير الماهر لعمل ماهر.

3-زيادة الطلب الفعال الذي يؤدي الى استخدام الطاقات الانتاجية واستمرار توسعها مما يؤدي لزيادة الانتاج والدخل والاستخدام وبما يحقق الحد الأدنى من البطالة الدورية المرتبط بحالتي الانكماش والركود او الكساد التي تنجم عن نقص الطلب الكلي.

4-العمل بجدية على اتخاذ الوسائل والأساليب والاجراءات التي تخفض فترة الانتقال من عمل الى اخر المصاحبة للتغير في الفن الانتاجي والتي ترتبط البطالة الاحتكاكية بها.

5-العمل على ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل بتطوير وتعديل في المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تسهم في توفير عرض العمل.

وتعد سياسة تدريب القوى العاملة، والحد الادنى للاجر الحقيقي الذي لا يشجع المنشآت بتأجير اشخاص ذوي مهارات دنيا،وكذلك مكاتب التوظيف العامة والتي تعد من وسائل تقليل المعدل الطبيعي للبطالة، وتعويضات البطالة فضلا عن برامج التوظيف التي تركز على جزء من قوة العمل والاقاليم الجغرافية ذات معدلات البطالة العالية بهدف تخفيض المعدل الاجمالي للبطالة. وهذه السياسات هي جزئية بطبيعتها وليست كلية.

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

3-1 الاستنتاجات :

1) يمثل الفساد الاداري والمالي سلوكاً منحرفاً وغير اخلاقي يخالف في طبيعته للأحكام والقواعد القانونية والمالية من خلال أنحرافها عن السياقات المتعارف عليها، كما ان الفساد الاداري يسبق الفساد المالي بخطوة كون الاخير يمثل نتيجة الاول.

2) هناك مجموعة عوامل تساهم بشكل جوهري في شيوع ثقافة الفساد الاداري والمالي في العراق.

3) أحتل العراق مراكز مختلفه جداً فيما يتعلق بتصنيفات مؤشرات الفساد والخاص بمنظمة الشفافية الدولية وللفترة من (2003-2018) وهو ما تزامن مع تكون بيئة خصبة ساهمت في أنتشار الفساد بعد عام 2003 والذي شهد الاحتلال الاميركي الغاشم. وما خلفه من أدارات وسياسات خاطئة وسلطات غير جاده في مكافحة الفساد.

4) هناك معوقات تعمل بالضد من قيام الأجهزة الرقابية من تأدية دورها وممارسة آلياتها وأعمالها وغياب عاملي الكفاءة والثقافة لذا فقد واجهت صعوبات في تحقيق اهدافها.

5) قلة وضعف استخدام التكنولوجيا المتقدمة في مؤسسات الدولة عامه والاجهزة الرقابية خاصة اذ تعتمد على العمل اليدوي الذي يسهل عملية التلاعب.

6) عدم استخدام الحاسوب في توثيق فعالية الاجراءات الرقابية (التدقيق الآلي).

7) عدم فعالية الرقابة الشعبية البرلمانية ومنظمات المجتمع المدني على نشاطات وفعاليات منظمات ومؤسسات الدولة – البرلمانية.

3 – 2 التوصيات:

1) تفعيل دور الاجهزة والجهات الرقابية والقضائية المعنية بمحاربة الفساد بشتى انواعه عبر اعطائها صلاحيات وسلطة تمكنها من فرض القوانين ومحاسبة الفاسدين ومنع هدر المال العام.

2) التقنين في مجال الروتين والبيروقراطية أثناء المراجعات الحكومية وبالشكل الذي يساهم في بث مفاهيم الشفافية وبالتالي الحد من ممارسة شبهات الفساد.

3) الاحكام والعمل بمبدأ (من اين لك هذا) وتفعيله وفق آلية ضرورة افصاح كافة المسؤولين عن ذممهم المالية قبل وبعد تسلمهم المناصب في الدولة بغيه معرفة الثروة والخلط الذي من الممكن حدوثه ما بين المنافع والمصالح العامة وكذلك الخاصة.

4) سن تشريعات تؤدي الى استقلالية الاجهزة الرقابية وعدم خضوعها لأجهزة الدولة التنفيذية.

5) وضع حد أدنى لمستويات الأجور يتلائم مع تصاعد وتيره تكاليف المعينة بهدف تقليل الدوافع التي يستندون عليها في ممارسة شبكات الفساد.

6) الدخول الى عالم التكنولوجيا الحديثة في الرقابة وأجهزتها والابعاد تدريجياً عن العمل اليدوي.

7) اعادة النظر بكافة الوسائل التربوية والاعلامية عن طريق زيادة مفاهيم الاخلاق والصدق والامانة والعدل وجعل هذه المفاهيم تشير الى الايجابية في المجتمع للتمسك بها.

المصادر

1) احمد،ابو دية، الفساد (اسبابه وطرق مكافحته) ط1،منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسائلة – امان القدس، 2004،ص4.

2) أحمد مصطفى محمد معبد، الآثار الاقتصادية للفساد الإداري، ط 1، دار الجامعي، الاسكندرية، ص 91 - 92.

3) أسماعيل،علي محسن،2014،الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق الاعمال..

4) اكرامان، سوز روز،2003، الفساد والحكم والأسباب – العواقب – الأصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، الطبعة الاولى،دار الاهلية للطباعة والنشر ظ، عمان،الاردن.

5) البكر، محمد بن عبدالله،البطالة والاثار النفسية، المجلة العربية للدراسات الالفية والتدريب، المجلد 26،العدد 51.

6) التقرير العالمي للفساد الأقتصادي(منظمة الشفافية العالمية، التقرير العالمي للفساد الأقتصادي،2002، 3.

7) حسن، سحر احمد،مشكلة البطالة وآليات العلاج،بحث تطبيقي بين حالتي مصر وماليزيا بين 1991-2013،مجلة بحوث اقتصادية عربية،العددان 69-70 شتاء – ربيع 2015.

8) الربيعي، محمد عبد اللطيف،2018، الرقابة الاستراتيجية ومكافحة الفساد الاداري في العراق، دراسة حالة في الهيئة العامة للنزاهة في العراق للمدة 2012-2017، مجلة جامعة بغداد للعلوم الادارية والاقتصادية....، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

9) زغير،قيصر غازي، 2011،دور الاجهزة الرقابية الخارجية في تقويم انظمة الرقابة الداخلية وأثره في الحد من الفساد، رسالة ماجستير تقدم بها الى مجلس الكلية التقنية الادارية / بغداد وهي جزء من متطلبات نيل الدبلوم العالي في التقنيات المالية والمحاسبية، بغداد.

10) زياد عربية ابن علي، الفساد (اشكاله، اسبابه ودوافعه، اثاره واستراتيجيات الحد من تناميه ومعالجته، مجلة الدراسات الاستراتيجية،دمشق.

11) ساموليون،بول وليام نورد هاوس،ترجمة هشام عبدالله،مراجعة اسامة الدباغ،الاقتصاد،ط2،الاهلية للنشر والتزيع،عمان، الاردن،2006.

12) سعيد، هديل كاظم،2007،تاثير النظام القيمي للعاملين في الفساد الاداري في العراق- دراسة اخبارية في وزارات عراقية مختارة، اطروحة دكتوراه مقدمة لكلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

13) صالح،محمد وصلاح،عماد،2007،الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق،بحث منشور على الانترنت في 2007/11/7.

14) صفاء الدين ابراهيم، 2008،العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين، دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش بالاردن، مجلة ادارية العدد 87، ديسمبر 2008.

15) طاقة، محمد وحسين عجلان حسن،اقتصاديات العمل،ط1، اثراء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن.

16) طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر والتوزيع، عمان،1997، ص 37.

17) عادل عبد اللطيف، الفساد كظاهرة عربية واليات ضبطها ن اطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته، مجلة المستقبل العربي.

18) عباس،كوثر،2005،أموال العراق وسوء الأدارة الامريكية أ اوراق دولية،العدد 309،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،لبنان.

19) عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الاقتصادي (انواعه، اسبابه اثاره وعلاجه)، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي /جامعة ام القرى، بدون سنة نشر، ص 18- 19.

20) عبداللطيف،عادل،2012،الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها،إطار لفهم الفساد في الوطن العربي ومعالجته،مجلة المستقبل العربي،العدد27،بيروت،لبنان.

21) عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري (ماهيته، اسبابه، مظاهره)، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2011،ص، 383، ص 385.

22) العوادي،راجي،2008، ظاهرة الفساد الاداري في العراق – اسبابها وطرق معالجتها، مؤسسة شفق،بغداد.

23) الغالبي، ظاهر محسن والعامري، صالح مهدي، 2010 ن المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال – الاعمال والمجتمع، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

24) كامل علاوي كاظم، البطالة في العراق (الواقع، الآثار، آليات التوليد وسبل المعالجة)، بحث مقدم إلى كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الكوفة، العراق، 2011، ص.

25) كيمبرلى آن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة : محمد جمال امام، مكتبة الاسرة، القاهرة،2008،ص 126.

26) محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، بحث مقدم لندوة موسومة (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004،ص4.

27) التقرير العالمي للفساد الأقتصادي(منظمة الشفافية العالمية)، التقرير العالمي للفساد الأقتصادي،2002، 3.

28) المعموري،حسنين، 2008،الفساد الاداري والمالي لغة المصالح،دار المطبوعات الجامعة،الطبعة الاولى،القاهرة، مصر.

29) المعهد العربي للتخطيط،2005، مؤشرات قياس الفساد الاداري، مجلة جسر التنمية – العدد 70، الكويت.

30) مؤسسة الرواد لشؤون المجتمع المسلم، الفساد في عالمنا العربي الاسلامك، ملخص وقائع الندوة العلمية التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في الفترة من 20 إلى 23 / ايلول 2004 وتحت عنوان " الفساد والحكم الصالح "، مصر، 2005،ص49-50.

31) ميسر قاسم، الانعكاسات الاقتصادية للفساد الاداري والمالي، بحث مقدم الى الندوة العلمية الموسومة ب (الانعكاسات الاقتصادية للفساد الاداري) المنعقدة في 2007/4/11، وقائع الندوة منشورة في كتاب بعنوان (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية)، بيت الحكمة، العراق، 2009، ص 97.

32) نزيهة عبد المقصود محمد مبارك، الفساد الاقتصادي (اسبابه، اشكاله، اثاره، اليات مكافحته، دراسته مقارنة بالفكر الاسلامي) دار الفكر الجامعي الاسكندرية.

33) وارث محمد، الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسية والقانون، الجزائر،العدد الثامن،2013، ص 93 – 94.

34) وولفغانغ كاسبر، معالجة الفساد للقضاء على الفقر، بحث مقدم إلى مركز الدراسات المستقلة / سلسلة (قضية وتحليل)،الاصدار 67 القاهرة،2006،ص 18.

35) يحيى غني النجار، ومحمد رضا عبد العظيم، النمو الاقتصادي بين التحليل والقياس، مجلة كلية العلوم الاقتصادية العدد 7، بغداد،2002، ص 89.

English references

1) A.,Shleifer , & Vishney, Corruption , Quartely journal of Economics 108 , Issue3 , no.434, 1993,p599-604.
2) Tin, Corruption in Post War Reconstruction: Confronting the Vicious Cycle, The United Nations- Program for Development (UNDP), Beirut, 2005, P 47.
3) Transparency international organization, transparency corruption parceptions index 2002,press officer jana berlin,2002 p6 website.www.tronsp arency,org.